JURIS POLITICA
ACADEMIC PEER-REVIEWED JOURNAL OF LAW AND POLITICAL SCIENCE

السيادة بين الأمن والإرادة العامة: دراسة مقارنة بين فلسفة توماس هوبس وجان جاك روسو مع تطبيق الحالة اللبنانية

AUTHORS & ACADEMIC INFORMATION

الدكتور محمد عاصي

دكتور في العلاقات الدولية والقانون الدولي، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، لبنان.

ORCID 0009-0004-2967-0275

الأستاذ الدكتور عادل خليفة

دكتور في العلاقات الدولية والقانون الدولي، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، لبنان.

ORCID 0009-0008-9497-9040

المؤلِّف المراسل – **الدكتور محمد عاصي** – mohamad.assi@iul.edu.lb

PUBLICATION INFORMATION

RECEIVED	ACCEPTED	PUBLISHED	DOI
6 June 2026	28 July 2026	5 August 2026	doi 10.66978\vms54e14

ملخص البحث

يتناول هذا البحث إشكالية السيادة بين الأمن والإرادة العامة من خلال دراسة مقارنة بين فلسفتي توماس هوبس وجان جاك روسو مع تطبيق على الحالة اللبنانية. وينطلق البحث من التساؤل حول مدى قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن والاستقرار من جهة، ومتطلبات الشرعية الشعبية والإرادة العامة من جهة أخرى. في الجانب النظري، يعالج البحث مفهوم السيادة عند هوبس بوصفها سلطة مطلقة تستمد مشروعيتها من قدرتها على حماية المجتمع من الفوضى وحالة الحرب، حيث تصبح الدولة القوية شرطاً ضرورياً للأمن والاستقرار. وفي المقابل، يناقش البحث مفهوم السيادة عند روسو القائم على الإرادة العامة والسيادة الشعبية، حيث تستمد السلطة شرعيتها من الشعب والمشاركة السياسية والمواطنة. أما في الجانب التطبيقي، فيحلل البحث أزمة السيادة في لبنان من خلال دراسة الطائفية السياسية، وضعف السلطة المركزية، وتعدد مراكز القوة، والتدخلات الخارجية، والانهيار الاقتصادي. ويُظهر البحث أنّ النظام الطائفي اللبناني أعاق تشكّل إرادة عامة وطنية جامعة، كما أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتراجع قدرتها على احتكار القرار السياسي والأمني. ويخلص البحث إلى أنّ لبنان يعيش حالة من "السيادة المنقوصة"، حيث لا تتحقق السيادة المطلقة بالمعنى الهوبسي، ولا السيادة الشعبية بالمعنى الروسوي، نتيجة غياب التوازن بين الدولة القادرة والدولة الشرعية. كما يؤكد أنّ إعادة بناء السيادة اللبنانية تقتضي قيام دولة مدنية قائمة على المواطنة ودولة القانون والمؤسسات، بما يسمح بتحقيق التوازن بين الأمن والحرية واستعادة الشرعية السياسية.

الكلمات المُفتاحيَّة: الإرادة العامة، الأمن، الشرعية السياسية، السيادة، الطائفية السياسية

ABSTRACT

This study examines the problem of sovereignty between security and the general will through a comparative analysis of the political philosophies of Thomas Hobbes and Jean-Jacques Rousseau, with a particular application to the Lebanese case. The research explores the extent to which the state can achieve a balance between the requirements of security and stability on the one hand, and the principles of popular legitimacy and the general will on the other. On the theoretical level, the study analyzes Hobbes's conception of sovereignty as an absolute authority whose legitimacy derives from its capacity to protect society from chaos and the state of war, making a strong state a necessary condition for security and order. In contrast, the research examines Rousseau's conception of sovereignty based on the general will and popular sovereignty, whereby political authority derives its legitimacy from the people, political participation, and citizenship. On the practical level, the study investigates the crisis of sovereignty in Lebanon through an analysis of political sectarianism, the weakness of central authority, the multiplicity of power centers, foreign interventions, and economic collapse. The research demonstrates that the Lebanese sectarian system has hindered the emergence of a unified national general will, while simultaneously weakening state institutions and reducing the state's capacity to monopolize political and security decision-making. The study concludes that Lebanon suffers from a condition of "incomplete sovereignty," in which neither Hobbesian absolute sovereignty nor Rousseauian popular sovereignty is fully realized, due to the absence of balance between a capable state and a legitimate state. It further argues that rebuilding Lebanese sovereignty requires the establishment of a civil state founded upon citizenship, the rule of law, and strong institutions capable of reconciling security, freedom, and political legitimacy.

Keywords: General Will, Security, Political Legitimacy, Sovereignty, Political Sectarianism

HOW TO CITE THIS ARTICLE

Assi, M., & Khalife, A. (2026). Sovereignty between security and the general will: A comparative study of the philosophies of Thomas Hobbes and Jean-Jacques Rousseau, with application to the Lebanese case. *JurisPolitica*, 2(1), 74-99. http://doi.org/10.66978/vms54e14

١. المقدمة

«أنا الدولة»؛ بهذه العبارة الشهيرة التي نُسبت إلى الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، اختُزلت في العصر الحديث فكرة السيادة المطلقة بوصفها التعبير الأعلى عن احتكار السلطة السياسية وتجسيدها في شخص الحاكم. فقد عكست هذه المقولة طبيعة الدولة المطلقة التي عرفتها أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث ارتبطت السيادة بإرادة الملك باعتباره المصدر الأسمى للشرعية والقانون والسلطة. غير أنّ التحولات الفكرية والسياسية التي شهدها العالم الحديث دفعت بالفكر السياسي إلى إعادة النظر في مفهوم السيادة ومصدر مشروعيتها، فلم يعد السؤال مقتصراً على من يملك السلطة، بل أصبح يتمحور حول الأساس الذي تستمد منه هذه السلطة شرعيتها وحدود ممارستها.

وتُعدّ مسألة السيادة من أكثر الإشكاليات تعقيداً وإثارةً للجدل في الفكر السياسي والقانوني الحديث، نظراً لارتباطها المباشر بمفهوم الدولة وطبيعة السلطة ومصدر شرعيتها وحدود ممارستها. فمنذ تشكّل الدولة الحديثة في أوروبا عقب التحولات الكبرى التي عرفتها القارة الأوروبية، ولا سيما بعد صلح وستفاليا سنة 1648، برز مفهوم السيادة بوصفه الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، باعتباره التعبير الأعلى عن السلطة السياسية داخل الإقليم، والمرتكز الذي يمنح الدولة حق احتكار القوة وتنظيم المجتمع وإدارة الشأن العام. وقد أسهم الفقيه الفرنسي جان بودان في وضع الأساس النظري الأول لمفهوم السيادة عندما اعتبرها "السلطة العليا المطلقة والدائمة في الدولة"، بما يجعلها غير قابلة للتجزئة أو الخضوع لسلطة أخرى داخل المجتمع السياسي.

غير أنّ تطور الفكر السياسي الحديث لم يقف عند حدود تعريف السيادة بوصفها سلطة قانونية مجردة، بل انتقل إلى البحث في الأساس الذي تستمد منه السلطة السياسية مشروعيتها. وهنا ظهر التباين الجوهري بين الفلسفات السياسية الحديثة، لا سيما لدى توماس هوبس وجان جاك روسو، حيث قدّم كل منهما تصوراً مختلفاً لطبيعة الدولة والعقد الاجتماعي ومصدر السيادة. فقد انطلق هوبس من رؤية تشاؤمية للطبيعة البشرية، معتبراً أنّ الإنسان في "حالة الطبيعة" يعيش في حالة حرب دائمة، تُختزل في مقولته الشهيرة "حرب الجميع ضد الجميع"، الأمر الذي يجعل الأمن والاستقرار الغاية الأساسية لقيام الدولة. ومن هنا برّر ضرورة وجود سلطة مركزية مطلقة وقوية تحتكر العنف المشروع، قادرة على فرض النظام ومنع الانهيار والفوضى، وهو ما عبّر عنه في نظريته حول "الليفياتان" أو الدولة–الوحش التي تتجاوز إرادة الأفراد حفاظاً على الأمن الجماعي.

رفض روسو اختزال الدولة في بعدها الأمني أو القسري، واعتبر أنّ السيادة لا يمكن أن تكون مشروعة إلا إذا استندت إلى الإرادة العامة للشعب. فالإنسان عنده يولد حرّاً، ولا يجوز أن يفقد حريته تحت ذريعة الأمن أو الاستقرار. لذلك أعاد روسو صياغة مفهوم العقد الاجتماعي على أساس المشاركة الشعبية والحرية السياسية والمساواة، معتبراً أنّ السيادة ملك للشعب ولا يمكن التنازل عنها أو تجزئتها، وأنّ الدولة الشرعية هي تلك التي تعبّر عن الإرادة العامة لا عن إرادة الحاكم أو الفئة المسيطرة. ومن هنا شكّلت فلسفته الأساس النظري لمفهوم السيادة الشعبية والديمقراطية الحديثة، في مقابل النزعة السلطوية التي ميّزت التصور الهوبسي.

لقد تجاوز الجدل بين هوبس وروسو البعد الفلسفي النظري ليصبح إشكالية مركزية في دراسة الدولة المعاصرة، ولا سيما في المجتمعات المنقسمة والمتعددة، حيث يبرز التوتر الدائم بين مقتضيات الأمن والاستقرار من جهة، ومتطلبات الحرية والمشاركة السياسية من جهة أخرى. وقد ازدادت أهمية هذا الجدل في ظل التحولات الدولية المعاصرة التي أعادت طرح مفهوم السيادة في سياق جديد، خصوصاً بعد تصاعد ظاهرة التدخلات الخارجية، وهيمنة القوى الكبرى على النظام الدولي، وتراجع فعالية المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الدول الضعيفة أو ذات البنية الداخلية الهشة.

وتبرز الحالة اللبنانية بوصفها نموذجاً مركباً لأزمة السيادة في الدولة الحديثة. فمنذ الاستقلال، عانى لبنان من إشكالية بناء الدولة المركزية القادرة على احتكار السلطة وإنتاج شرعية سياسية جامعة، بسبب الطبيعة الطائفية للنظام السياسي، وتعدد الولاءات الداخلية، وتداخل العوامل الإقليمية والدولية في بنيته السياسية. وقد أدّت الحرب الأهلية اللبنانية إلى تعميق أزمة الدولة وإضعاف مؤسساتها، فيما ساهم النظام الطائفي بعد اتفاق الطائف في تكريس الانقسام السياسي والطائفي، على حساب بناء مفهوم المواطنة والسيادة الوطنية الجامعة.

أنّ التحولات التي شهدها لبنان خلال العقود الأخيرة، من تعدد مراكز القوى، إلى تنامي تأثير المحاور الإقليمية، وصولاً إلى الانهيار الاقتصادي والمؤسساتي، كشفت عن أزمة عميقة في مفهوم السيادة، حيث باتت الدولة عاجزة عن تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن والاستقرار من جهة، ومتطلبات الشرعية السياسية والإرادة العامة من جهة أخرى. فمن ناحية، يظهر هاجس الأمن كأولوية دائمة تُستخدم لتبرير تعزيز السلطة أو تكريس الأمر الواقع السياسي، ومن ناحية أخرى، تبدو الإرادة العامة مفككة بفعل النظام الطائفي وضعف الهوية الوطنية الجامعة، الأمر الذي أدى إلى أزمة تمثيل سياسي وفقدان الثقة بالمؤسسات الدستورية.

تنبع أهمية البحث، في سعيه إلى الربط بين الفلسفة السياسية الكلاسيكية والواقع اللبناني المعاصر، من خلال دراسة مفهوم السيادة بين النموذج الهوبسي القائم على أولوية الأمن والنموذج الروسوي القائم على الإرادة العامة والسيادة الشعبية.ومحاولة تفسير أزمة الدولة اللبنانية من منظور فلسفي وقانوني، بما يسمح بفهم أعمق لإشكالية الشرعية السياسية وحدود السلطة في المجتمعات التعددية، فضلاً عن إبراز مدى قدرة النظريات السياسية الحديثة على تفسير واقع الدولة اللبنانية وإمكانات إعادة بناء دولة القانون والمؤسسات.

وفي تناوله العلاقة الجدلية بين الأمن والحرية والسيادة في مجتمع يعاني من انقسامات بنيوية، الأمر الذي يفرض إعادة التفكير في مفهوم الدولة ووظيفتها، وفي حدود السلطة السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار من دون المساس بالحريات العامة والمشاركة الشعبية. وقد حاولنا استكشاف حدود النموذجين الهوبسي والروسوي عند تطبيقهما على الحالة اللبنانية، وبيان ما إذا كان بالإمكان بناء صيغة توازن بين مقتضيات الأمن ومتطلبات الإرادة العامة بما يساهم في استعادة الشرعية السياسية وتعزيز السيادة الوطنية.

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الآتي: إلى أي مدى يمكن تطبيق مفهوم السيادة القائم على الأمن والاستقرار كما عند هوبس، أو القائم على الإرادة العامة والمشاركة الشعبية كما عند روسو، على الحالة اللبنانية. وهل استطاعت الدولة اللبنانية تحقيق توازن بين مقتضيات الأمن ومرتكزات الشرعية السياسية، أم أنّ النظام الطائفي والانقسامات الداخلية قد أدّيا إلى إضعاف مفهوم السيادة وتحويل الدولة إلى بنية عاجزة عن احتكار السلطة وإنتاج إرادة عامة جامعة؟

يتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

- كيف نظر هوبس وروسو إلى مفهوم السيادة والعقد الاجتماعي؟.
- وما حدود العلاقة بين الأمن والحرية في فلسفة كل منهما؟ وكيف انعكس النظام الطائفي والتدخل الخارجي على أزمة السيادة في لبنان؟ وهل يمكن إعادة بناء الدولة اللبنانية على أساس دولة القانون والمؤسسات بما يحقق التوازن بين الأمن والديمقراطية؟

أما الفرضيات:

1- أنّ فلسفة هوبس تنطلق من أولوية الأمن والاستقرار ولو أدى ذلك إلى توسيع سلطة الدولة وتعزيز الطابع السلطوي للسلطة السياسية.

2- أنّ فلسفة روسو ترتكز على الإرادة العامة باعتبارها الأساس الحقيقي للسيادة والشرعية السياسية، بما يجعل المشاركة الشعبية شرطاً لقيام الدولة المشروعة.

3- أنّ الدولة اللبنانية تعاني من أزمة سيادة ناتجة عن غياب التوازن بين السلطة المركزية والشرعية السياسية، في ظل تعدد مراكز القوى وضعف مؤسسات الدولة.

4- أنّ النظام الطائفي اللبناني أسهم بصورة مباشرة في إضعاف مفهوم السيادة الوطنية وتعطيل تشكل الإرادة العامة الجامعة.

يعتمد البحث على المنهج التحليلي من خلال تحليل مفاهيم السيادة والأمن والإرادة العامة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث، كما يعتمد على المنهج المقارن لإبراز أوجه الاختلاف والتقاطع بين فلسفتي هوبس وروسو في مقاربة الدولة والسلطة والسيادة لتطبيق الإطار النظري على الواقع اللبناني، وتحليل أزمة السيادة والشرعية السياسية في لبنان في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة اللبنانية.

ويسعى البحث إلى تقديم مقاربة فلسفية . سياسية . قانونية لإشكالية السيادة في لبنان، من خلال الجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي، بهدف الوصول إلى فهم أعمق لأزمة الدولة اللبنانية، واستشراف إمكانات إعادة بناء السيادة الوطنية على أسس تقوم على دولة القانون والمؤسسات، وتحقيق التوازن بين ضرورات الأمن ومتطلبات الحرية والإرادة العامة.

٢. السيادة بين الامن والارادة العامة في الفكر السياسي : هوبس و روسو

١.٢ السيادة والامن عند هوبس

١.١.٢ الطبيعة البشرية وحالة الحرب

تُشكّل مسألة الطبيعة البشرية نقطة الانطلاق الأساسية في فلسفة توماس هوبس السياسية، إذ إنّ فهمه للدولة والسيادة والعقد الاجتماعي يرتبط ارتباطاً مباشراً بتصوره للإنسان في وضعه الطبيعي السابق على قيام السلطة السياسية. فهوبس لا يبدأ من الدولة لفهم المجتمع، بل يبدأ من الإنسان ذاته، من غرائزه ومخاوفه ودوافعه الأساسية، ليصل إلى تبرير الحاجة إلى سلطة سياسية مطلقة تضمن الأمن والاستقرار. إنّ تحليل حالة الطبيعة عند هوبس لا يقتصر على كونه تصوراً فلسفياً مجرداً، بل يمثل أساساً نظرياً لفهم نشأة الدولة الحديثة ومفهوم السيادة المطلقة.يرى هوبس أنّ

الإنسان كائن تحركه في المقام الأول غريزة البقاء والخوف من الموت والرغبة الدائمة في تحقيق المنفعة والقوة. فالإنسان، بحسب تصوره، لا يتجه بطبيعته نحو التعاون أو التضامن، بل نحو حماية ذاته والسعي إلى تعزيز مصالحه الخاصة، لذلك فإنّ العلاقات الإنسانية في أصلها محكومة بمنطق الصراع والمنافسة (هوبس، 1651، ص87). وقد رفض هوبس التصور الأرسطي الذي يعتبر الإنسان "حيواناً سياسياً" يميل بطبعه إلى الاجتماع، معتبراً أنّ الاجتماع السياسي ليس ميلاً فطرياً بل ضرورة فرضها الخوف والحاجة إلى الأمن (Sabine, 1973, p. 456).

ويؤكد هوبس أنّ البشر متساوون بطبيعتهم من حيث القدرة على تهديد بعضهم البعض، حتى وإن تفاوتوا في القوة أو الذكاء، لأنّ الإنسان الأضعف يستطيع القضاء على الأقوى عبر الحيلة أو التحالف مع الآخرين (Hobbes, 1651, p. 87). ومن هذا التساوي الطبيعي تنشأ المنافسة، إذ يسعى كل فرد إلى تأمين بقائه والحصول على الموارد والمكانة والنفوذ، ما يؤدي إلى نشوء حالة من الريبة والشك المتبادل بين الأفراد. ويعتبر هوبس أنّ هذا الشك هو أساس العنف السياسي والاجتماعي، لأنّ الإنسان لا يستطيع الوثوق بالآخرين في ظل غياب سلطة مشتركة تنظم العلاقات بينهم (Strauss, 1952, p. 24).

ويُرجع هوبس أسباب الصراع في حالة الطبيعة إلى ثلاثة عوامل رئيسية: المنافسة، والخوف، وحب المجد أو الرغبة في التفوق. فالمنافسة تدفع الإنسان إلى الاعتداء لتحقيق المنفعة، والخوف يدفعه إلى استخدام القوة دفاعاً عن نفسه، أما حب المجد فيدفعه إلى العنف سعياً وراء السمعة والهيبة (Hobbes, 1651, p.

88). ومن هنا تصبح الطبيعة البشرية، وفق التصور الهوبسي، محكومة بمنطق القوة لا بمنطق الأخلاق، لأنّ غياب السلطة يجعل كل فرد المرجع الوحيد لأفعاله وحقوقه.

وفي هذا السياق، يظهر الخوف بوصفه العنصر الأكثر مركزية في فلسفة هوبس السياسية. فالخوف ليس مجرد شعور نفسي عابر، بل هو حالة بنيوية تتحكم بالعلاقات الإنسانية في غياب الدولة. إذ يعيش الإنسان في حالة الطبيعة تحت تهديد دائم بالعنف والموت، ما يؤدي إلى انعدام الأمن والاستقرار وتحول الحياة إلى صراع مستمر من أجل البقاء (Macpherson, 1962, p. 18). ولذلك يصف هوبس الإنسان الطبيعي بأنّه يعيش في "قلق دائم وشعور مستمر بالخطر"، لأنّ لا شيء يضمن سلامته أو ممتلكاته أو حتى حياته (Hampton, 1986, p. 41).

يذهب الفيلسوف الفرنسي ريمون آرون إلى اعتبار أنّ هوبس قدّم من خلال مفهوم الخوف تفسيراً واقعياً لنشأة السلطة السياسية، لأنّ الدولة عنده ليست نتاج الفضيلة أو الإرادة الأخلاقية، بل نتيجة الحاجة إلى الأمن والخروج من الفوضى (Aron, 1967, p. 112). كما يرى الباحث الفرنسي Marcel Gauchet أنّ فلسفة هوبس قامت على "تسييس الخوف"، أي تحويل الخوف من الموت إلى أساس شرعية السلطة والسيادة (Gauchet, 2005, p. 73).

من هذا الواقع يصل هوبس إلى مفهومه الشهير حول "حرب الجميع ضد الجميع" (Bellum omnium contra omnes)، وهي الحالة التي تغيب فيها السلطة السياسية المنظمة، فيصبح كل فرد في مواجهة الآخر. والحرب هنا لا تعني القتال العسكري المباشر فقط، بل تعني أيضاً الاستعداد الدائم للعنف وانعدام الثقة وغياب الاستقرار (Skinner, 1996, p. 302). لذلك يصف هوبس حالة الطبيعة بأنها حالة لا وجود فيها للصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الفنون أو المعرفة، لأنّ الإنسان يعيش في خوف دائم من الموت العنيف، وتصبح حياته "منعزلة، فقيرة، قذرة، وحشية وقصيرة" (Hobbes, 1651, p. 89).

تأثر هوبس في بناء هذه الرؤية بالظروف السياسية التي عاشتها إنكلترا خلال الحرب الأهلية في القرن السابع عشر، حيث شهد انهيار السلطة المركزية وانتشار الفوضى والانقسام الداخلي. لذلك فإنّ فلسفته السياسية جاءت كرد فعل على خطر التفكك الاجتماعي والحرب الأهلية أكثر من كونها دفاعاً مجرداً عن السلطة المطلقة (Chevallier, 1993, p. 58). وفي هذا الإطار يرى الباحث العربي محمد عابد الجابري أنّ هوبس "نقل

مفهوم الأمن من كونه حاجة اجتماعية إلى كونه أساس الشرعية السياسية ذاتها"، بحيث أصبحت وظيفة الدولة الأساسية حماية المجتمع من الانهيار والفوضى (الجابري، 1991، ص214).

وعليه، فإنّ الدولة عند هوبس لا تقوم على الإرادة الحرة أو المشاركة السياسية، بل على عقد اجتماعي يتنازل بموجبه الأفراد عن جزء كبير من حرياتهم لصالح سلطة مركزية مطلقة تحتكر العنف المشروع وتفرض النظام العام. فالإنسان، بحسب هوبس، يفضّل الخضوع لسلطة قوية على العودة إلى حالة الحرب الطبيعية، لأنّ الاستبداد يبقى أقل خطراً من الفوضى (Duhamel, 1996, p. 95). لقد ارتبط مفهوم السيادة عنده ارتباطاً وثيقاً بفكرة الأمن، بحيث تصبح السلطة المطلقة ضرورة سياسية وقانونية لحماية المجتمع وضمان بقائه.

انعكست هذه الرؤية بصورة واضحة في الفكر الواقعي في العلاقات الدولية، حيث شُبّه النظام الدولي بحالة الطبيعة الهوبسية، نظراً لغياب سلطة عالمية عليا قادرة على فرض القانون بين الدول. ولذلك أصبحت مفاهيم القوة والأمن والبقاء عناصر مركزية في المدرسة الواقعية، خاصة لدى هانس مورغنثاو الذي اعتبر أنّ السياسة الدولية محكومة بمنطق القوة والصراع على المصالح (Morgenthau, 1948, p. 35). كما أثرت فلسفة هوبس في بناء مفهوم الدولة الحديثة القائمة على احتكار العنف المشروع والسيادة المركزية.

٢.١.٢ الدولة والسيادة المطلقة عند هوبس

يُعدّ مفهوم الدولة عند توماس هوبس النتيجة الطبيعية والمنطقية لتحليله المتشائم للطبيعة البشرية وحالة الحرب الدائمة التي يعيشها الإنسان في غياب السلطة السياسية. فإذا كانت حالة الطبيعة، وفق التصور الهوبسي، تؤدي إلى انعدام الأمن وتحول المجتمع إلى ساحة صراع مفتوح، فإنّ الخروج من هذه الحالة يقتضي وجود سلطة عليا تمتلك القدرة على فرض النظام وإجبار الأفراد على احترام القانون. ومن هنا جاءت فكرة العقد الاجتماعي باعتبارها الأساس الذي تنشأ بموجبه الدولة والسيادة السياسية.

ينطلق هوبس من فرضية أساسية مفادها أنّ الإنسان، رغم نزوعه الطبيعي نحو المصلحة الذاتية والصراع، يمتلك في الوقت نفسه قدرة عقلية تجعله يدرك خطورة استمرار حالة الحرب. فالخوف من الموت والرغبة في الأمن يدفعان الأفراد إلى البحث عن وسيلة تضمن الاستقرار وتحمي حياتهم وممتلكاتهم (Hobbes,

1651, p. 117). لذلك يبرم الأفراد، بصورة عقلانية وطوعية، عقداً اجتماعياً يتنازلون بموجبه عن جزء كبير من حقوقهم الطبيعية لصالح سلطة مركزية قوية تكون مهمتها الأساسية حفظ الأمن وإنهاء الفوضى.

غير أنّ العقد الاجتماعي عند هوبس لا يقوم بين الحاكم والمحكوم، بل بين الأفراد أنفسهم، إذ يتفق الجميع على نقل حقوقهم وسلطاتهم إلى شخص أو هيئة تتولى ممارسة السلطة باسمهم (Strauss, 1952, p. 63). وبذلك تصبح الدولة كياناً اصطناعياً ينشأ بفعل الإرادة الجماعية للأفراد الساعين إلى الأمن والاستقرار. ويؤكد هوبس أنّ هذا التنازل لا يمكن أن يكون جزئياً أو محدوداً، لأنّ أي انقسام في السلطة سيؤدي مجدداً إلى الفوضى والحرب الأهلية (Macpherson, 1962, p. 29).

يعرّف هوبس الدولة بأنّها "ذلك الشخص العظيم الذي صنعه الإنسان لحماية نفسه"، في إشارة إلى "الليفياثان" الذي يمثّل السلطة السياسية المطلقة القادرة على فرض السلم الأهلي (Hobbes, 1651, p. 120). والليفياثان هنا ليس مجرد رمز للقوة، بل تعبير عن ضرورة وجود سلطة تتجاوز إرادات الأفراد وتحتكر وسائل الإكراه والعنف المشروع من أجل حماية المجتمع من التفكك. ولذلك اعتبر هوبس أنّ الدولة ليست شراً سياسياً، بل ضرورة وجودية، لأنّ غيابها يعني العودة إلى حالة الحرب الطبيعية.

يحتل الأمن مكانة مركزية في فلسفة هوبس السياسية، إذ تصبح وظيفة الدولة الأساسية حماية الأفراد من الخوف والعنف وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الضروري للحياة الاجتماعية. فالدولة لا تستمد مشروعيتها من الدين أو الأخلاق أو الإرادة الإلهية، بل من قدرتها العملية على حفظ الأمن ومنع الانهيار الداخلي (Sabine, 1973, p. 459). لذلك فإنّ شرعية السلطة عند هوبس ترتبط بالفاعلية السياسية أكثر من ارتباطها بالمشاركة الشعبية أو الحرية السياسية.

ويذهب الباحث الفرنسي Jean-Jacques Chevallier إلى اعتبار أنّ هوبس أسّس لأول تصور حديث للدولة بوصفها "جهازاً سياسياً يحتكر القوة باسم القانون والأمن" (Chevallier, 1993, p. 61). كما يرى ريمون آرون أنّ هوبس نقل مفهوم الدولة من المجال الأخلاقي إلى المجال الأمني، بحيث أصبحت وظيفة السلطة تتمثل قبل كل شيء في منع العنف وحماية المجتمع من التفكك (Aron, 1967, p. 118).

من هنا تتضح العلاقة العضوية بين الدولة والسيادة المطلقة في فلسفة هوبس. فالسيادة عنده يجب أن تكون واحدة وغير قابلة للتجزئة أو التقييد، لأنّ تقسيم السلطة يؤدي حتماً إلى الصراع على الشرعية ومن ثم إلى انهيار الدولة (Hobbes, 1651, p. 132). لذلك منح هوبس السيادة صلاحيات واسعة تشمل التشريع

والقضاء وإعلان الحرب والسلم وفرض الضرائب والسيطرة على المجال الديني، معتبراً أنّ أي تقييد للسلطة السياسية يهدد الأمن العام ويعيد المجتمع إلى حالة الفوضى.

شكّل هذا التصور تبريراً فلسفياً واضحاً لفكرة السلطة القوية أو الحكم المطلق، إذ رأى هوبس أنّ الحرية السياسية لا يمكن أن تكون أولوية في مجتمع مهدد بالحرب والانقسام. فالإنسان، وفق رؤيته، يفضّل الأمن على الحرية المطلقة، لأنّ الحرية في غياب الدولة تتحول إلى فوضى تهدد وجوده ذاته (Hampton, 1986, p. 52). ولذلك فإنّ الخضوع للسلطة المطلقة يُعدّ ثمناً عقلانياً يدفعه الأفراد مقابل الحماية والاستقرار.

يلاحظ الباحث الفرنسي Marcel Gauchet أنّ هوبس أعاد تعريف مفهوم الطاعة السياسية، فلم تعد الطاعة واجباً دينياً أو أخلاقياً، بل أصبحت ضرورة أمنية مرتبطة بحماية الحياة البشرية (Gauchet, 2005, p. 81). كما يشير Quentin Skinner إلى أنّ فلسفة هوبس مثّلت محاولة لتأسيس الدولة الحديثة على أساس عقلاني بعيداً عن الشرعية الدينية التقليدية، بحيث أصبحت السيادة مرتبطة بالقانون والقوة لا بالمقدّس (Skinner, 1996, p. 315).

أثّرت هذه الرؤية بصورة عميقة في الفكر السياسي والقانوني الحديث، خاصة في بناء مفهوم الدولة المركزية الحديثة التي تحتكر العنف المشروع وتمارس السيادة بصورة مطلقة داخل إقليمها. كما انعكست أفكار هوبس في النظريات الواقعية في العلاقات الدولية، التي تنظر إلى الأمن باعتباره الغاية الأساسية للدولة، وإلى القوة بوصفها الوسيلة الضرورية لضمان البقاء في نظام دولي يفتقر إلى سلطة عليا منظمة. ولذلك اعتبر هانس مورغنثاو أنّ هاجس الأمن يشكل المحرك الأساسي لسلوك الدول في السياسة الدولية، في امتداد واضح للرؤية الهوبسية للطبيعة البشرية والصراع السياسي (Morgenthau, 1948, p. 41).

وفي المقابل، تعرّض مفهوم السيادة المطلقة عند هوبس لانتقادات واسعة، خاصة من التيارات الليبرالية والديمقراطية التي رأت أنّ تركيز السلطة بيد الحاكم يؤدي إلى الاستبداد ويهدد الحريات العامة. ومع ذلك، تبقى أهمية هوبس الفكرية قائمة في كونه قدّم أول بناء فلسفي متكامل للدولة الحديثة باعتبارها سلطة سيادية تحتكر القوة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، وربط بصورة مباشرة بين شرعية الدولة وقدرتها على حماية المجتمع من الانهيار والعنف.

٢.٢ السيادة والإرادة العامة عند جان جاك روسو

١.٢.٢ الحرية والعقد الاجتماعي

شكّلت فلسفة جان جاك روسو تحوّلاً جذرياً في الفكر السياسي الحديث، لا سيما في مقاربته لمفهوم السيادة ومصدر الشرعية السياسية. فإذا كان توماس هوبس قد انطلق من الخوف وانعدام الأمن لتبرير السلطة المطلقة، فإنّ روسو انطلق من الحرية بوصفها القيمة الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الدولة والمجتمع السياسي. ولذلك ارتبط مفهوم السيادة عنده بالإرادة العامة والسيادة الشعبية، لا بالقوة أو الإكراه. وقد مثّلت فلسفته أحد الأسس الفكرية الكبرى التي مهّدت لظهور الديمقراطية الحديثة ومفهوم المواطنة السياسية.

يرى روسو أنّ الإنسان في حالته الطبيعية كان كائناً حرّاً وبسيطاً وغير فاسد، يعيش وفق حاجاته الأساسية بعيداً عن الصراع المنظم أو الاستغلال الاجتماعي (Rousseau, 1755, p. 53). وعلى خلاف هوبس، لا يعتبر روسو أنّ الطبيعة البشرية شريرة أو عدوانية بطبعها، بل يرى أنّ المجتمع غير العادل ونشوء الملكية الخاصة هما اللذان أدّيا إلى ظهور اللامساواة والصراع والخضوع (روسو، 1755، ص61). ولذلك فإنّ أصل الأزمة السياسية عند روسو لا يكمن في الطبيعة البشرية نفسها، بل في اختلال البنية الاجتماعية وتحول السلطة إلى أداة للهيمنة.

وفي كتابه "أصل التفاوت بين الناس"، يربط روسو نشوء اللامساواة بظهور الملكية الخاصة، معتبراً أنّ اللحظة التي قال فيها أحدهم "هذا لي" ووجد من يصدّقه كانت بداية انهيار الحرية الطبيعية وظهور الظلم السياسي والاجتماعي (Rousseau, 1755, p. 84). من هنا جاءت فلسفته السياسية محاولةً لإيجاد صيغة تعيد التوفيق بين الحرية والنظام السياسي من خلال عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة العامة لا على الخضوع للقوة.

يُعدّ العقد الاجتماعي عند روسو من أبرز المفاهيم المؤسسة للفكر الديمقراطي الحديث. فالعقد هنا لا يعني تنازل الأفراد عن حقوقهم لصالح حاكم مطلق كما عند هوبس، بل يعني اتحاد الأفراد في جماعة سياسية يكون الشعب فيها مصدر السيادة والشرعية معاً (Sabine, 1973, p. 512). ولذلك يؤكد روسو أنّ "السيادة لا يمكن أن تُمثَّل، لأنها تقوم أساساً على الإرادة العامة" (Rousseau, 1762, p. 102).

تحتل الإرادة العامة مكانة محورية في فلسفة روسو السياسية، إذ تمثل الإرادة المشتركة التي تعبّر عن المصلحة العامة للمجتمع، لا عن المصالح الفردية أو الفئوية. وهي ليست مجرد مجموع الإرادات الخاصة، بل إرادة جماعية تهدف إلى تحقيق الخير العام والمحافظة على وحدة الجماعة السياسية (Derathé, 1948, p. 119). ولذلك تصبح القوانين شرعية فقط عندما تعبّر عن الإرادة العامة، لأنّ الشعب هو صاحب السيادة الحقيقي.

في هذا الإطار، يميز روسو بين "إرادة الجميع" و"الإرادة العامة"، فالأولى تعكس مجموع المصالح الخاصة المتنافسة، بينما تعبّر الثانية عن المصلحة المشتركة التي تتجاوز الانقسامات الفردية (Rousseau, 1762, p. 110). انّ السيادة الشعبية عنده تقوم على مبدأ المشاركة السياسية المباشرة، حيث لا يجوز للشعب أن يتنازل عن سيادته أو يفوضها بصورة مطلقة إلى الحاكم أو البرلمان.

يرى الباحث الفرنسي Robert Derathé أنّ روسو أعاد تعريف السيادة بوصفها سلطة أخلاقية جماعية تستند إلى الإرادة المشتركة للمواطنين، لا إلى القوة أو الوراثة أو الحق الإلهي (Derathé, 1948, p. 123). كما يعتبر ريمون آرون أنّ روسو نقل مفهوم الشرعية السياسية من الدولة إلى الشعب، بحيث أصبحت الأمة مصدر السلطة وصاحبة الحق في التشريع (Aron, 1967, p. 136).

غير أنّ روسو لم يدافع عن الحرية الفردية بمعناها الليبرالي المطلق، بل عن الحرية السياسية التي تتحقق من خلال خضوع الفرد للقانون الذي يشارك بنفسه في وضعه. لذلك جاءت عبارته الشهيرة: "طاعة القانون الذي نضعه لأنفسنا هي الحرية" (Rousseau, 1762, p. 121). فالإنسان لا يكون حرّاً خارج الجماعة السياسية، بل داخلها، عندما يصبح جزءاً من الإرادة العامة.

يربط روسو بين المواطنة والمشاركة السياسية، إذ لا يمكن قيام سيادة شعبية حقيقية من دون مشاركة المواطنين في الحياة العامة والشأن السياسي. لذلك رفض الحكم المطلق والأنظمة الاستبدادية، معتبراً أنّها تؤدي إلى اغتراب الإنسان وفقدانه لحريته السياسية (Chevallier, 1993, p. 94). كما انتقد الأنظمة الاجتماعية القائمة على الامتيازات الطبقية واللامساواة الاقتصادية، لأنّها تُفسد الإرادة العامة وتحول الدولة إلى أداة بيد الفئات المهيمنة.

مع ذلك، فقد تعرض مفهوم الإرادة العامة لانتقادات عديدة، خاصة بسبب صعوبة تطبيقه في المجتمعات المنقسمة والمتعددة. إذ يرى بعض الباحثين أنّ الإرادة العامة قد تتحول إلى أداة لفرض رأي الأغلبية على

الأقليات باسم المصلحة العامة، ما يفتح الباب أمام نوع من "الاستبداد الجماعي" (Talmon, 1952, p. 41). كما أشار بنيامين كونستان إلى أنّ روسو بالغ في تمجيد الإرادة الجماعية على حساب الحريات الفردية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقييد التعددية السياسية والفكرية (Constant, 1819, p. 27).

٢.٢.٢ الدولة الديمقراطية وحدود السلطة

يقوم تصور روسو للدولة الديمقراطية على مبدأ أساسي مفاده أنّ السيادة ملك للشعب وحده، وأنّ السلطة السياسية لا تكون مشروعة إلا إذا استندت إلى الإرادة العامة. ولذلك رفض روسو فكرة السيادة المطلقة التي دافع عنها هوبس، معتبراً أنّ السلطة يجب أن تبقى خاضعة لإرادة المواطنين ومقيّدة بالقانون الذي يعبّر عن الإرادة العامة (Rousseau, 1762, p. 126).

يؤكد روسو أنّ الشعب لا يفقد سيادته حتى عندما يفوض بعض الوظائف للحكومة، لأنّ الحكومة ليست صاحبة السيادة بل مجرد جهاز تنفيذي يطبق القوانين الصادرة عن الإرادة العامة (Sabine, 1973, p. 518). ومن هنا يميز بين "السيادة" باعتبارها سلطة التشريع التي يملكها الشعب، و"الحكومة" باعتبارها سلطة تنفيذية خاضعة لإرادة الأمة.

وتقوم الدولة الديمقراطية عند روسو على المشاركة الشعبية الفعلية، إذ لا يمكن فصل الحرية السياسية عن مشاركة المواطن في صناعة القرار العام. لذلك كان روسو شديد الانتقاد للأنظمة التمثيلية التي تكتفي بانتخاب النواب ثم تهمّش دور الشعب في الحياة السياسية، وقد عبّر عن ذلك بقوله إنّ "الشعب الإنكليزي يظن نفسه حراً، لكنه ليس حراً إلا يوم انتخاب البرلمان" (Rousseau, 1762, p. 134).

ويظهر هنا البعد الأخلاقي في فلسفة روسو السياسية، إذ لا تقوم الدولة الديمقراطية فقط على المؤسسات والقوانين، بل على وجود مواطنين يمتلكون حساً جماعياً بالانتماء والمسؤولية تجاه المصلحة العامة. ولذلك فإنّ العلاقة بين الفرد والجماعة ليست علاقة صراع كما عند هوبس، بل علاقة تكامل، لأنّ الفرد يحقق حريته الحقيقية داخل الجماعة السياسية لا خارجها (Cassirer, 1945, p. 72).

غير أنّ روسو لم يُلغِ أهمية السلطة السياسية، بل اعتبر أنّ الدولة ضرورية لحماية الإرادة العامة ومنع سيطرة المصالح الخاصة والفئوية. لكنه في الوقت نفسه وضع حدوداً واضحة للسلطة، إذ لا يحق للحكومة تجاوز الإرادة العامة أو احتكار السيادة، لأنّ ذلك يؤدي إلى فقدان الشرعية السياسية (Duhamel, 1996, p. 116). ومن هنا تصبح الشرعية مرتبطة باستمرار المشاركة الشعبية وخضوع السلطة للقانون.

أثّرت فلسفة روسو بصورة عميقة في الفكر الديمقراطي الحديث، خاصة في مبادئ السيادة الشعبية والمواطنة والمشاركة السياسية. كما شكّلت مرجعاً أساسياً للثورات الديمقراطية، ولا سيما الثورة الفرنسية التي رفعت شعار سيادة الأمة وحقوق المواطن.

واجهت فلسفة روسو انتقادات عديدة، خاصة في ما يتعلق بإمكان تطبيق مفهوم الإرادة العامة في المجتمعات المتعددة والمنقسمة طائفياً أو إثنياً. فالإرادة العامة تفترض وجود هوية جماعية ومصلحة وطنية مشتركة، وهو ما يصبح أكثر تعقيداً في الدول التي تعاني من انقسامات حادة وتعدد الولاءات السياسية والطائفية (Talmon, 1952, p. 49). كما أنّ تحويل الإرادة العامة إلى مرجعية مطلقة قد يؤدي إلى تبرير قمع المعارضة باسم المصلحة الوطنية.

تبدو الحالة اللبنانية مثالاً واضحاً على صعوبة تحقيق الإرادة العامة في مجتمع يقوم على التوازنات الطائفية والانقسامات السياسية. فالنظام الطائفي أضعف مفهوم المواطنة، وحوّل الانتماء الطائفي إلى مرجعية تتقدم على الانتماء الوطني، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مفهوم السيادة الوطنية وشرعية الدولة.

يتضح لنا من خلال المقارنة بين هوبس وروسو أنّ كلا الفيلسوفين انطلق من فكرة العقد الاجتماعي لتفسير نشأة الدولة والسيادة، إلا أنّهما اختلفا جذرياً في طبيعة السلطة ومصدر الشرعية السياسية. فبينما ربط هوبس السيادة بالأمن والاستقرار واعتبر أنّ الدولة القوية شرط أساسي لمنع الفوضى وحرب الجميع ضد الجميع، ربط روسو السيادة بالإرادة العامة والمشاركة الشعبية، معتبراً أنّ الشعب هو المصدر الحقيقي للشرعية السياسية.

كما أنّ هوبس برّر قيام سلطة مطلقة تحتكر القوة باسم الأمن، في حين رفض روسو الحكم المطلق ودافع عن السيادة الشعبية والحرية السياسية والمشاركة المباشرة للمواطنين في صنع القرار. ولذلك يمكن القول إنّ السيادة عند هوبس تقوم على منطق القوة والاستقرار، بينما تقوم عند روسو على منطق الشرعية والمواطنة.

غير أنّ التجربة السياسية الحديثة أثبتت أنّ الدولة لا تستطيع الاستمرار اعتماداً على الأمن وحده أو على الإرادة الشعبية وحدها، بل تحتاج إلى تحقيق توازن بين القدرة على فرض النظام وبين امتلاك الشرعية السياسية.

٣. أزمة السيادة في لبنان بين هاجس الامن واشكالية الارادة العامة

١.٣ الدولة اللبنانية ومنطق الأمن

١.١.٣ أزمة بناء الدولة بعد الاستقلال

شكّلت مسألة بناء الدولة في لبنان منذ الاستقلال عام 1943 إشكالية بنيوية رافقت الكيان اللبناني في مختلف مراحله السياسية، إذ لم تنجح الدولة في التحول إلى سلطة مركزية جامعة قادرة على إنتاج هوية وطنية موحّدة تتجاوز الانقسامات الطائفية والمذهبية. فالنظام السياسي اللبناني قام منذ نشأته على صيغة توافقية طائفية هدفت إلى تحقيق التوازن بين الجماعات المختلفة، إلا أنّ هذه الصيغة نفسها تحولت مع الزمن إلى مصدر دائم للهشاشة السياسية وتآكل مفهوم السيادة الوطنية.

لقد نشأ لبنان الحديث ضمن توازنات داخلية وإقليمية معقدة، حيث جرى توزيع السلطة على أساس الانتماء الطائفي لا على أساس المواطنة السياسية، الأمر الذي جعل الدولة أقرب إلى "اتحاد طوائف" منه إلى دولة وطنية مركزية (سلامة، 1987، ص41). أنّ النظام اللبناني لم ينجح في إنتاج "دولة فوق الطوائف"، بل كرّس الطائفة بوصفها الفاعل السياسي الأساسي داخل الدولة نفسها (سلامة، 1987، ص56). ولذلك بقيت الشرعية السياسية مرتبطة بالتوازنات الطائفية أكثر من ارتباطها بفكرة الإرادة العامة أو المصلحة الوطنية الجامعة.

انعكس هذا الواقع مباشرةً على مفهوم السيادة، لأنّ السلطة السياسية أصبحت محكومة بمنطق التسوية المستمرة بين الزعامات الطائفية، ما أضعف قدرة الدولة على اتخاذ قرار وطني موحد. أنّ لبنان بعد الاستقلال "امتلك دولة دستورية من حيث الشكل، لكنه لم يمتلك دولة وطنية متماسكة من حيث البنية السياسية والاجتماعية" (تويني، 1990، ص73). فالطائفية السياسية لم تكن مجرد آلية لتمثيل التنوع، بل تحولت تدريجياً إلى بنية تنتج الانقسام وتعيد إنتاجه داخل مؤسسات الدولة.

مع اندلاع الحرب الاهلية، ظهرت أزمة الدولة المركزية وعجزها عن احتكار العنف المشروع أو الحفاظ على وحدة القرار السياسي. فقد أدى انهيار المؤسسات الرسمية إلى تفكك السلطة وتحوّل لبنان إلى ساحة صراع داخلي وإقليمي ودولي، حيث تداخلت الانقسامات الطائفية مع التدخلات الخارجية بصورة غير مسبوقة. وفي هذا الإطار، اعتبر أنّ الحرب الأهلية لم تكن مجرد نزاع داخلي، بل تعبيراً عن "أزمة الكيان اللبناني نفسه وعجزه عن بناء دولة المواطنة" (قصير، 2003، ص118).

كما أدت الحرب إلى نشوء سلطات موازية للدولة، حيث برزت الميليشيات الطائفية بوصفها مراكز فعلية للقوة السياسية والعسكرية، الأمر الذي ساهم في تفكيك مفهوم السيادة وتحويل الدولة إلى إطار شكلي عاجز عن ممارسة سلطته الكاملة على الإقليم الوطني. أنّ لبنان خلال الحرب الأهلية أصبح "دولة معلّقة بين الداخل والخارج"، حيث لم يعد القرار اللبناني مستقلاً بصورة كاملة بسبب تشابك الصراعات الإقليمية والدولية على أرضه (هيكل، 1977، ص201).

رغم انتهاء الحرب عبر اتفاق الطائف، فإنّ الأزمة البنيوية للدولة لم تُحل بصورة فعلية، بل أُعيد إنتاجها ضمن صيغة سياسية جديدة قائمة على إعادة توزيع السلطة بين الطوائف. صحيح أنّ الاتفاق ساهم في إنهاء الحرب وإعادة بناء المؤسسات الرسمية، إلا أنّه لم يؤسس لدولة مدنية حديثة، بل كرّس بصورة أعمق منطق المحاصصة الطائفية داخل مؤسسات الحكم (سلامة، 1993، ص88).

وقد بقيت الدولة اللبنانية تعاني من ضعف السلطة المركزية وعدم قدرتها على احتكار القرار السياسي والأمني بصورة كاملة. فالمؤسسات الرسمية غالباً ما تخضع للتوازنات السياسية والطائفية، ما يؤدي إلى تفاوت في تطبيق القانون وتراجع هيبة الدولة كمصدر وحيد للسلطة. أنّ الأزمة اللبنانية تتمثل في "وجود دولة دستورية من دون دولة سيادية مكتملة"، لأنّ البنية الطائفية تعيق قيام سلطة مركزية قادرة على تجاوز الانقسامات الأولية (كوثراني، 2000، ص94).

تبدو أزمة بناء الدولة في لبنان مرتبطة بصورة مباشرة بإشكالية العلاقة بين الأمن والسيادة. فالدولة اللبنانية سعت منذ الاستقلال إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلي عبر التسويات الطائفية، إلا أنّ هذه التسويات نفسها أضعفت قدرة الدولة على بناء مؤسسات قوية وشرعية وطنية جامعة. ولذلك بقي لبنان يعيش توتراً دائماً بين الحاجة إلى الأمن والخوف من انهيار التوازنات الداخلية من جهة، والحاجة إلى بناء دولة سيادية حديثة من جهة أخرى.

٢.١.٣ الأمن والسيادة في الواقع اللبناني

ترتبط إشكالية السيادة في لبنان بصورة وثيقة بمسألة الأمن، إذ إنّ الدولة اللبنانية لم تستطع تاريخياً احتكار المجال الأمني بصورة كاملة، بل بقيت السلطة موزعة بين الدولة وقوى سياسية وطائفية متعددة تمتلك نفوذاً أمنياً وتنظيمياً واسعاً. ومن هنا، أصبح الأمن في لبنان قائماً على منطق "إدارة التوازنات" أكثر من قيامه على سلطة الدولة المركزية.

ويُعدّ تعدد مراكز القوة من أبرز مظاهر الأزمة اللبنانية، حيث لا تنحصر السلطة الفعلية بالمؤسسات الدستورية الرسمية، بل تتوزع بين أحزاب سياسية وطائفية وقوى تمتلك قواعد شعبية وتنظيمات أمنية وإعلامية واجتماعية مؤثرة. وقد أدى هذا الواقع إلى نشوء ما يشبه "السيادة الموزعة"، حيث تصبح الدولة طرفاً من بين أطراف متعددة داخل المجال السياسي اللبناني، لا المرجعية الوحيدة فوق الجميع.

أنّ لبنان يمثل نموذجاً لـ "الدولة الضعيفة داخل مجتمع قوي"، حيث تمتلك الجماعات الطائفية والتنظيمات السياسية قدرة على التأثير تتجاوز أحياناً قدرة الدولة نفسها (salama، 1987، p103). وهذا ما يفسر صعوبة اتخاذ قرارات سيادية حاسمة في القضايا الكبرى، إذ تخضع القرارات السياسية دائماً لمنطق التوافقات والتوازنات الداخلية والخارجية.

كما لعبت التدخلات الإقليمية والدولية دوراً أساسياً في تعميق أزمة السيادة اللبنانية. فمنذ تأسيس الدولة اللبنانية، شكّل لبنان ساحة مفتوحة للتنافس الإقليمي والدولي بسبب موقعه الجغرافي وتركيبته االسياسية والطائفية. وقد أدى ذلك إلى تداخل القرار الداخلي مع حسابات المحاور الإقليمية، بحيث أصبح جزء كبير من الحياة السياسية اللبنانية مرتبطاً بالصراعات الخارجية أكثر من ارتباطه بالديناميات الوطنية الداخلية.

أنّ لبنان تحوّل تدريجياً إلى "مرآة لصراعات الشرق الأوسط"، حيث انعكست الانقسامات الإقليمية مباشرة على البنية السياسية اللبنانية (Kasir، 2003، p 143). ولذلك لم تعد أزمة السيادة مرتبطة فقط بضعف الدولة، بل أيضاً بتحول لبنان إلى ساحة نفوذ متشابكة بين قوى إقليمية ودولية متعددة.

أما على المستوى الأمني، فقد واجه لبنان سلسلة متواصلة من الأزمات والحروب والاغتيالات والانقسامات التي ساهمت في ترسيخ هاجس الأمن داخل الحياة السياسية اللبنانية. ومن هنا أصبح الاستقرار هدفاً بحد ذاته، حتى ولو جاء على حساب بناء دولة قوية وفعالة. وهذا ما يفسر هيمنة منطق التسويات السياسية المؤقتة والخوف الدائم من العودة إلى الحرب الأهلية.

في مقابل هذا الواقع، برز الجيش بوصفه المؤسسة الوطنية الأكثر تماسكاً داخل الدولة اللبنانية، إذ لعب دوراً أساسياً في الحفاظ على الحد الأدنى من وحدة الدولة والاستقرار الأمني. إلا أنّ دور الجيش بقي محكوماً بالتوازنات السياسية والطائفية، كما أنّ قدرته على فرض احتكار الدولة للعنف ظلت محدودة بفعل تعقيدات الواقع اللبناني وتعدد مراكز القوة.

وقد جاءت الأزمة الاقتصادية والانهيار المالي بعد عام 2019 لتعمّق بصورة غير مسبوقة أزمة السيادة والدولة في لبنان. فبحسب أرقام ، خسر الاقتصاد اللبناني أكثر من 58% من ناتجه المحلي بين عامي 2019 و2021، فيما انهارت العملة الوطنية وفقدت أكثر من 90% من قيمتها، وارتفعت معدلات الفقر إلى ما يزيد عن 80% من السكان (World Bank, 2022, p. 17).

كما أشار تقرير إلى أنّ الأزمة اللبنانية تُعدّ من بين أسوأ ثلاث أزمات اقتصادية شهدها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، نتيجة تراكم الاختلالات البنيوية والفساد السياسي وضعف الإدارة العامة (IMF, 2023, p. 9). وقد أدى هذا الانهيار إلى تراجع قدرة الدولة على تمويل مؤسساتها الأمنية والإدارية والصحية والاجتماعية، ما ساهم في توسع أدوار القوى غير الدولتية في تقديم الخدمات والرعاية.

أنّ الانهيار المالي في لبنان ليس مجرد أزمة اقتصادية، بل نتيجة مباشرة لنموذج سياسي–اقتصادي قائم على الزبائنية والطائفية وإعادة توزيع النفوذ بين النخب الحاكمة (Koussa, 2026, p. 14). انّ الأزمة الاقتصادية عمّقت أزمة الشرعية والسيادة معاً، لأنّ الدولة التي تعجز عن حماية الأمن الاجتماعي والاقتصادي تفقد جزءاً أساسياً من مشروعيتها السياسية.

هكذا، تكشف التجربة اللبنانية أنّ أزمة السيادة ليست مجرد أزمة قانونية أو دستورية، بل أزمة بنيوية شاملة تتداخل فيها الطائفية وضعف الدولة وتعدد مراكز القوة والانهيار الاقتصادي والتدخلات الخارجية. ولذلك يبدو لبنان نموذجاً معقداً لدولة تعيش بين هاجس الأمن والخوف من الفوضى من جهة، وعجزها عن إنتاج إرادة عامة وطنية جامعة من جهة أخرى.

٢.٣ الإرادة العامة وإشكالية الشرعية السياسية في لبنان

١.٢.٣ أزمة التمثيل السياسي

تُعدّ إشكالية الشرعية السياسية في لبنان من أكثر القضايا تعقيداً في دراسة الدولة اللبنانية الحديثة، نظراً لارتباطها المباشر بطبيعة النظام السياسي القائم على التوازنات الطائفية أكثر من قيامه على مفهوم المواطنة والإرادة العامة. فمنذ تأسيس دولة لبنان الكبير ثم الاستقلال، لم تتشكل السلطة السياسية انطلاقاً من فكرة "الشعب الواحد" بوصفه مصدراً موحداً للسيادة، بل انبنت على منطق تمثيل الجماعات الطائفية وتوزيع السلطة بينها. ولذلك بقيت الشرعية السياسية في لبنان مرتبطة بالتوافق الطائفي أكثر من ارتباطها بالإرادة العامة بالمعنى الذي صاغه جان جاك روسو.

وفي هذا السياق، يظهر النظام اللبناني بوصفه نموذجاً لما يُعرف بـ "الديمقراطية التوافقية" (Consociational Democracy)، وهي صيغة سياسية تقوم على تقاسم السلطة بين الجماعات المختلفة بهدف منع الصراع الأهلي وضمان الاستقرار السياسي في المجتمعات المتعددة (Lijphart, 1977, p. 25). وقد برز هذا النموذج في لبنان بصورة واضحة منذ الميثاق الوطني عام 1943 ثم تعزز بعد اتفاق الطائف، حيث أصبحت المحاصصة الطائفية الإطار الناظم لتوزيع المناصب والسلطات داخل الدولة.

وقد ساهمت الديمقراطية التوافقية في منع هيمنة طائفة واحدة على السلطة، كما وفّرت قدراً من التوازن السياسي داخل مجتمع متنوع دينياً ومذهبياً. ويرى أرند ليبهارت أنّ هذا النموذج يسمح بإدارة الانقسامات العميقة داخل المجتمعات المركبة عبر إشراك مختلف الجماعات في السلطة ومنع الإقصاء السياسي (Lijphart, 1977, p. 42). ولذلك غالباً ما يُنظر إلى التجربة اللبنانية بوصفها محاولة للحفاظ على السلم الأهلي من خلال التوازن الطائفي.

غير أنّ هذه الصيغة نفسها تحولت تدريجياً إلى مصدر دائم لأزمة الشرعية السياسية، لأنّها كرّست الانتماءات الطائفية على حساب المواطنة، وربطت المشاركة السياسية بالهوية المذهبية لا بالانتماء الوطني. أنّ النظام اللبناني "نجح في تنظيم التعددية، لكنه فشل في بناء الدولة الوطنية" (سلامة، 1987، ص117). فالطائفة أصبحت المرجعية الأساسية للفرد في المجال السياسي والاجتماعي، بينما تراجعت الدولة إلى موقع الوسيط بين الجماعات المختلفة.

ومن هنا، تبدو أزمة التمثيل السياسي في لبنان مرتبطة بغياب الإرادة العامة الوطنية الجامعة، لأنّ النظام الطائفي يُنتج إرادات سياسية متوازية ومتعارضة أكثر مما يُنتج مصلحة وطنية مشتركة. فبدلاً من أن يكون المواطن فرداً سياسياً مستقلاً داخل الدولة، يصبح ممثلاً لطائفته أولاً، الأمر الذي يؤدي إلى تفكك المجال الوطني وتحويل السياسة إلى عملية تفاوض دائمة بين الجماعات الطائفية.

أنّ الأزمة اللبنانية تكمن في "عجز الكيان السياسي عن إنتاج هوية وطنية تتجاوز العصبيات الأولية" (قصير، 2003، ص169). ولذلك بقي مفهوم المواطنة هشّاً داخل البنية السياسية اللبنانية، حيث تتقدّم الولاءات الطائفية والمذهبية على الولاء للدولة ومؤسساتها.

كما أدت المحاصصة الطائفية إلى إضعاف الحياة الديمقراطية نفسها، إذ أصبحت الانتخابات السياسية في كثير من الأحيان امتداداً للتوازنات الطائفية لا تعبيراً حقيقياً عن التنافس السياسي. وهذا ما ساهم في إعادة

إنتاج النخب السياسية التقليدية وتعطيل التداول الفعلي للسلطة. وتشير دراسة Barroso Cortés وKairouz إلى أنّ النظام الطائفي اللبناني أدى إلى نشوء "نخب مغلقة" تعيد إنتاج نفسها داخل الدولة وتمنع الإصلاح السياسي الحقيقي (Barroso Cortés & Kairouz, 2023, p. 16).

لقد أدت الديمقراطية التوافقية إلى شلل متكرر في مؤسسات الدولة بسبب ربط القرارات السياسية الكبرى بمنطق الإجماع الطائفي. فبدلاً من قيام سلطة سياسية قادرة على اتخاذ القرار وفق قواعد دستورية واضحة، أصبحت مؤسسات الدولة رهينة التوازنات والفيتوات المتبادلة بين القوى السياسية والطائفية. أنّ لبنان تحوّل تدريجياً إلى "جمهورية تسويات دائمة"، حيث تُدار الدولة بمنطق التوافق المرحلي لا بمنطق المؤسسات المستقرة (تويني، 1990، ص94).

تبرز أزمة الشرعية السياسية بصورة أكثر وضوحاً، لأنّ الشرعية لم تعد مستندة إلى الكفاءة أو المواطنة أو الإرادة العامة، بل إلى القدرة على تمثيل الجماعة الطائفية وحماية مصالحها. ولذلك أصبح الانتماء الطائفي مدخلاً أساسياً للوصول إلى السلطة والاستفادة من الدولة، ما ساهم في انتشار الزبائنية السياسية والفساد الإداري وإضعاف الثقة بالمؤسسات العامة.

كما انعكس هذا الواقع بصورة مباشرة على علاقة المواطن بالدولة، إذ تراجعت الثقة بالمؤسسات الرسمية لمصلحة الولاءات الطائفية والحزبية. أنّ الدولة اللبنانية لم تنجح في التحول إلى "دولة مواطنين"، لأنّ البنية الطائفية أعاقت نشوء فضاء سياسي وطني موحد (كوثراني، 2000، ص131).

وهكذا، فإنّ أزمة التمثيل السياسي في لبنان ليست مجرد أزمة انتخابية أو دستورية، بل أزمة بنيوية تتعلق بطبيعة النظام السياسي نفسه وحدود الديمقراطية التوافقية في إنتاج شرعية وطنية جامعة. فرغم أنّ هذا النظام ساهم في منع الانفجار الداخلي في مراحل معينة، إلا أنّه في المقابل أعاق قيام دولة حديثة تقوم على المواطنة وسيادة القانون والإرادة العامة.

٢.٢.٣ نحو إعادة بناء السيادة اللبنانية

إنّ تجاوز أزمة السيادة والشرعية السياسية في لبنان يقتضي إعادة النظر في الأسس البنيوية التي قام عليها النظام السياسي منذ الاستقلال، لأنّ استمرار الدولة ضمن منطق المحاصصة الطائفية والتوازنات الهشّة سيؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمات نفسها بصورة دائمة. ولذلك، فإنّ إعادة بناء السيادة اللبنانية لا يمكن أن تتحقق

فقط عبر إصلاحات إدارية أو اقتصادية جزئية، بل تتطلب إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس المواطنة ودولة القانون والمؤسسات.

تبرز فكرة الدولة المدنية في هذا السياق بوصفها أحد أبرز المداخل النظرية والسياسية لإعادة بناء الشرعية الوطنية في لبنان. فالدولة المدنية لا تعني إلغاء التعددية الدينية أو الثقافية، بل تعني نقل المجال السياسي من منطق الانتماء الطائفي إلى منطق المواطنة المتساوية، بحيث تصبح الحقوق والواجبات مرتبطة بالفرد بوصفه مواطناً لا عضواً في جماعة مذهبية.

فبناء الدولة المدنية في لبنان يشكّل شرطاً أساسياً للخروج من أزمة الكيان السياسي، لأنّ استمرار الطائفية يؤدي إلى تفكيك السلطة وتحويل الدولة إلى إطار تفاوضي دائم بين الجماعات (سلامة، 1993، ص143). كما يعتبر محمد حسنين هيكل أنّ الدولة الحديثة لا يمكن أن تستقر من دون مرجعية وطنية واحدة تتجاوز الولاءات الأولية والطائفية (هيكل، 1981، ص212).

انطلاقا من هنا، يصبح إصلاح النظام السياسي ضرورة بنيوية لا مجرد خيار سياسي. ويشمل ذلك تطوير قانون انتخابي يعزز التمثيل الوطني لا الطائفي، وتعزيز استقلال السلطة القضائية، وإعادة بناء الإدارة العامة على أساس الكفاءة والمؤسساتية بدل المحاصصة السياسية. كما يفترض الإصلاح إعادة الاعتبار للدستور بوصفه المرجعية العليا لتنظيم الحياة السياسية، لا مجرد إطار خاضع للتوازنات الظرفية.

تحتل مسألة بناء دولة القانون والمؤسسات موقعاً مركزياً في إعادة إنتاج الشرعية السياسية. فالدولة الحديثة لا تُقاس فقط بوجود مؤسسات دستورية شكلية، بل بقدرتها الفعلية على تطبيق القانون بصورة عادلة ومتساوية على جميع المواطنين. ولذلك فإنّ أزمة الشرعية في لبنان ترتبط بصورة مباشرة بضعف المؤسسات العامة وتراجع استقلاليتها أمام النفوذ السياسي والطائفي.

يشير ماكس فيبر إلى أنّ شرعية الدولة الحديثة تقوم على "السلطة القانونية–العقلانية"، أي على خضوع الجميع للقانون ضمن مؤسسات مستقرة ومحايدة (Weber, 1922, p. 156). غير أنّ الدولة اللبنانية عانت تاريخياً من تسييس الإدارة والقضاء والمؤسسات الرقابية، ما أدى إلى تراجع الثقة العامة بالدولة وتفشي الفساد وضعف المساءلة.

إنّ استعادة الشرعية السياسية في لبنان تقتضي بناء مؤسسات قادرة على ممارسة السلطة بصورة محايدة وفعالة، بعيداً عن منطق الزبائنية والمحاصصة. كما تقتضي تعزيز مبدأ استقلال القضاء باعتباره

الضامن الأساسي لدولة القانون، لأنّ غياب العدالة والمحاسبة يؤدي إلى تآكل الثقة بالمؤسسات السياسية نفسها.

في الوقت نفسه، لا يمكن إعادة بناء الدولة اللبنانية من دون تحقيق توازن دقيق بين الحرية والأمن. فالتجربة اللبنانية أظهرت أنّ غياب الدولة القادرة يؤدي إلى الفوضى والانقسام، كما أنّ تغليب الأمن على حساب الحريات يهدد الشرعية السياسية ويعمّق الانقسامات الداخلية. ولذلك تبدو الحاجة ملحّة إلى نموذج سياسي يجمع بين الدولة القوية والشرعية الديمقراطية في آنٍ معاً.

تكشف المقارنة بين هوبس وروسو أهمية الجمع بين منطق الأمن ومنطق الإرادة العامة داخل الدولة الحديثة. فلبنان لا يستطيع الاستمرار بمنطق التسويات الأمنية وحدها، كما لا يستطيع بناء شرعية وطنية حقيقية في ظل غياب دولة قادرة على فرض القانون وحماية المؤسسات. ولذلك فإنّ إعادة بناء السيادة اللبنانية تقتضي قيام دولة تمتلك احتكار السلطة الشرعية من جهة، وتحظى بشرعية شعبية قائمة على المواطنة والمشاركة السياسية من جهة أخرى.

كما أنّ استعادة السيادة ترتبط بإعادة بناء العقد الاجتماعي اللبناني نفسه، بحيث تقوم العلاقة بين الدولة والمواطن على الحقوق والواجبات لا على الانتماءات الطائفية والزبائنية. فالدول المتعددة لا تستقر عبر إلغاء التعددية، بل عبر بناء مؤسسات قادرة على تحويل التنوع إلى إطار وطني جامع (Guéhenno, 1995, p. 88).

إنّ مستقبل السيادة في لبنان يبقى مرتبطاً بقدرة الدولة على الانتقال من منطق الطائفة إلى منطق المواطنة، ومن منطق التسويات المؤقتة إلى منطق المؤسسات الدائمة. فالدولة التي لا تمتلك شرعية وطنية جامعة تبقى عاجزة عن ممارسة سيادة فعلية، كما أنّ الديمقراطية التي لا تقوم على دولة قانون ومؤسسات تتحول إلى مجرد توازن هشّ بين القوى المتنافسة.

ومن هنا، تبدو إعادة بناء الشرعية السياسية في لبنان مشروعاً تاريخياً يتجاوز الإصلاحات التقنية أو الظرفية، ليطرح سؤال الدولة نفسها: هل يستطيع لبنان الانتقال من دولة الطوائف إلى دولة المواطنين؟ لأنّ الإجابة عن هذا السؤال هي التي ستحدد في النهاية مستقبل السيادة والاستقرار والديمقراطية في الدولة اللبنانية.

٤. الخاتمة

كشفت المقارنة بين فلسفتي توماس هوبس وجان جاك روسو عن اختلاف جوهري في مقاربة مفهوم السيادة؛ ففي حين ربط هوبس السيادة بالأمن والاستقرار وضرورة قيام سلطة مركزية قوية قادرة على منع الفوضى وحرب الجميع ضد الجميع، ربط روسو السيادة بالإرادة العامة والسيادة الشعبية والمشاركة السياسية بوصفها الأساس الحقيقي لشرعية الدولة.

إنّ هذين النموذجين الفلسفيين، رغم اختلافهما، يشتركان في نقطة أساسية تتمثل في اعتبار الدولة إطاراً ضرورياً لتنظيم المجتمع وحماية الجماعة السياسية، غير أنّهما يختلفان في مصدر الشرعية وحدود السلطة. فالدولة عند هوبس تستمد مشروعيتها من قدرتها على ضمان الأمن ولو على حساب جزء من الحريات، بينما تستمد الدولة عند روسو شرعيتها من الإرادة العامة التي تجعل الشعب المصدر الحقيقي للسيادة.

عند إسقاط هذه المقاربة النظرية على الحالة اللبنانية، تبيّن أنّ لبنان يعيش أزمة سيادة مركبة تتجاوز المفهوم القانوني التقليدي للسيادة، لتكشف أنّ السيادة ليست مجرد مبدأ دستوري أو قانوني، بل بنية سياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة. فالحالة اللبنانية تُظهر بوضوح أنّ ضعف الدولة لا يرتبط فقط بخلل إداري أو سياسي ظرفي، بل بطبيعة النظام السياسي نفسه وبالعقد الاجتماعي الذي قام عليه الكيان اللبناني منذ الاستقلال.

لقد شكلت الطائفية السياسية أحد أبرز العوامل البنيوية التي أعاقت بناء دولة وطنية حديثة في لبنان، إذ أدى النظام الطائفي إلى تحويل الدولة إلى إطار لتوازن الجماعات لا إلى سلطة وطنية جامعة فوق الجميع. وبدل أن تتشكل إرادة عامة وطنية تعبّر عن المواطنين بوصفهم أفراداً متساوين داخل الدولة، برزت إرادات طائفية متوازية ومتنافسة، الأمر الذي ساهم في إضعاف مفهوم المواطنة وتراجع الولاء الوطني لمصلحة الولاءات المذهبية والسياسية.

أنّ ضعف السلطة المركزية وتعدد مراكز القوة داخل الدولة اللبنانية أدّيا إلى تآكل مفهوم السيادة بالمعنى الكلاسيكي الذي يقوم على احتكار الدولة للقوة الشرعية والقرار السياسي. فالدولة اللبنانية لم تستطع تاريخياً فرض سلطتها بصورة كاملة على كامل الإقليم الوطني، كما بقي القرار السيادي خاضعاً بصورة دائمة للتوازنات الداخلية والتأثيرات الإقليمية والدولية.

وقد ساهم الانهيار الاقتصادي والمالي في تعميق أزمة السيادة والدولة، إذ فقدت المؤسسات الرسمية جزءاً كبيراً من قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو الإداري.

ما أدى إلى تراجع شرعية الدولة أمام المواطنين وتوسّع أدوار القوى غير الدولتية في تقديم الخدمات والحماية الاجتماعية، ما عمّق ظاهرة "السيادة المنقوصة".

وعليه، فلبنان لا يمثّل نموذجاً هوبسياً كاملاً، لأنّ الدولة فيه لا تمتلك سلطة مركزية مطلقة قادرة على احتكار القوة وضمان الأمن بصورة شاملة، كما أنّه لا يجسد نموذجاً روسوياً حقيقياً، بسبب غياب الإرادة العامة الوطنية وضعف مفهوم المواطنة داخل النظام السياسي الطائفي. ولذلك يبدو لبنان نموذجاً هجينا يعيش أزمة سيادة مركبة تتداخل فيها أزمة الشرعية مع أزمة الدولة وأزمة الهوية الوطنية.

إنّ الأزمة اللبنانية تكشف حدود النظريات الكلاسيكية للسيادة عند تطبيقها على المجتمعات التعددية والمنقسمة، حيث لا يكفي الأمن وحده لبناء الدولة، كما لا تكفي المشاركة السياسية في ظل غياب مؤسسات قادرة على فرض القانون وتحقيق المصلحة العامة. فالدولة الحديثة تحتاج في آنٍ معاً إلى سلطة قادرة وشرعية سياسية جامعة، أي إلى التوازن بين الأمن والإرادة العامة.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية، أبرزها:

- إنّ السيادة في لبنان تعاني من حالة "سيادة منقوصة"، نتيجة التداخل بين الطائفية السياسية وضعف السلطة المركزية وتعدد مراكز القوة والانهيار الاقتصادي.
- النظام الطائفي اللبناني أعاق تشكّل إرادة عامة وطنية جامعة، وأدى إلى تقديم الانتماءات الطائفية على مفهوم المواطنة والسيادة الوطنية.
- أنّ ضعف الدولة اللبنانية لا يرتبط فقط بالأداء الإداري أو السياسي، بل بطبيعة العقد الاجتماعي الذي قام على التوازن الطائفي أكثر من قيامه على فكرة الدولة الوطنية الحديثة.
- لبنان يعيش توتراً دائماً بين المقاربة الهوبسية القائمة على أولوية الأمن والاستقرار، والمقاربة الروسوية القائمة على الشرعية الشعبية والإرادة العامة، من دون القدرة على تحقيق توازن فعلي بينهما.
- الانهيار الاقتصادي والمالي ساهم في تعميق أزمة الشرعية والسيادة، لأنّ الدولة التي تفقد قدرتها الاقتصادية تفقد جزءاً أساسياً من قدرتها على الحكم واحتكار المجال العام.
- أنّ الديمقراطية التوافقية، رغم دورها في منع الانفجار الداخلي، تحولت إلى عامل يعيق بناء دولة المؤسسات ويُنتج شللاً دائماً في عملية اتخاذ القرار السياسي.

- غياب دولة القانون والمؤسسات أدى إلى تراجع الثقة بالمؤسسات العامة وانتشار الزبائنية السياسية والفساد الإداري.

التوصيات:

1- ضرورة الانتقال التدريجي من النظام الطائفي إلى الدولة المدنية، بما يساهم في تعزيز مفهوم المواطنة وبناء هوية وطنية جامعة تتجاوز الانقسامات المذهبية وتعزيز سلطة الدولة المركزية عبر تمكين المؤسسات الدستورية والإدارية والأمنية من ممارسة صلاحياتها بصورة موحدة على كامل الأراضي اللبنانية.

2- إصلاح النظام الانتخابي بما يعزز التمثيل الوطني العابر للطوائف، ويحدّ من إعادة إنتاج النخب التقليدية داخل الحياة السياسية.

3- تكريس استقلال السلطة القضائية باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء دولة القانون والمؤسسات وتعزيز الثقة العامة بالدولة.

4- الدعوة إلى مؤتمر وطني تأسيسي برعاية الدولة اللبنانية، يضم خبراء القانون الدستوري والفلسفة السياسية والإدارة العامة والإقتصاد، إلى جانب ممثلين عن السلطات الدستورية والقوى السياسية والمجتمع المدني، بهدف التوافق على تصور وطني جديد للعقد الإجتماعي يحدد مفهوم السياسة، والأمن الوطني، والعلاقة بين الدولة والمجتمع.

5- إنشاء المجلس الوطني للدراسات الإستراتيجية والسياسات العامة بوصفه هيئة مستقلة تضم خبراء في القانون والإدارة والأمن والإقتصاد والعلاقات الدولية، تتولى إعداد الدراسات الإستراتيجية وتقديم المشورة العلمية لصناع القرار، بما يضمن إعتماد سياسات عامة قائمة على الأدلة والمعرفة العلمية.

6- إنشاء لجنة وطنية دائمة لمراجعة التشريعات المتعلقة بالسيادة والإدارة العامة، تتولى تقييم القوانين النافذة وإقتراح التعديلات اللازمة لتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة وترسيخ مبدأ سيادة القانون وإعتماد اليات تشاركية في إعداد السياسات العامة من خلال جلسات حوار وطنية ومنصات تشاورية تضم الجامعات ومراكز الأبحاث والنقابات والمجتمع المدني، بما يعزز شرعية القرار العام ويعيد بناء الثقة بين الدولة والمواطنين.

7- إنشاء مرصد وطني للسيادة والحوكمة يتولى إصدار تقرير سنوي يقيس مؤشرات إحتكار الدولة للقوة، وإستقلال القضاء، وكفاءة الإدارة العامة، ومستوى الثقة بالمؤسسات، بما يسمح بتقييم الإصلاحات بصورة دورية وموضوعية وإصلاح الإدارة العامة من خلال إعتماد نظام وطني لإدارة الأداء على مؤشرات قياس موضوعية، وربط التعيينات والترقيات بالكفاءة والجدارة، بما يحد من أثار المحاصصة السياسية والطائفية.

8- إدماج مفاهيم العقد الإجتماعي، والسيادة، ودولة القانون، والمواطنة، في المناهج التعليمية والبرامج الجامعية، بما يسهم في بناء ثقافة وطنية جامعة تتجاوز الإنقسامات الطائفيةو إعداد إستراتيجية وطنية لإعادة الثقة بالمؤسسات العامة، تتضمن أهدافا زمنية واضحة، ومؤشرات لقياس الإنجاز، واليات متابعة وتقييم دورية، بما يعزز شرعية الدولة وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية.

إنّ أزمة السيادة في لبنان ليست مجرد أزمة دستورية أو إدارية، وإنما هي أزمة في طبية العقد الإجتماعي الذي يحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع. ومن ثم، فإن إعادة بناء الدولة لا يمكن أن تقتصر على إصلاح المؤسسات أو تعديل التشريعات، بل تستوجب تأسيس توافق وطني جديد حول مفهوم السيادة ومشروعية السلطة ووظائف الدولة. وإنطلاقا من ذلك، فإن الأليات المقترحة في هذه الدراسة تمثل إطارا عمليا قابلا للتنفيذ، يستلهم من فلسفة توماس هوبز ضرورة قيام دولة قوية تحتكر ممارسة السلطة وفق القانون، ومن فلسفة جان جاك روسو أهمية إستناد هذه السلطة إلى الإرادة العامة والعقد الإجتماعي. وبهذا المعنى، فإن مستقبل الدولة اللبنانية يظل مرهونا بقدرتها على الجمع بين فاعلية الدولة وقوة مؤسساتها من جهة، وشرعية السلطة والمواطنة المتساوية من جهة أخرى، بما يؤسس لسيادة وطنية مستقرة، وحوكمة رشيدة، ودولة قانون قادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

المراجع

المراجع العربية:

إمام، ع. ا. (1999). *تطور الفكر السياسي*. مكتبة مدبولي.

بدوي، ع. ر. (1984). *موسوعة الفلسفة*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

تويني، غ. (1990). *حقيقة لبنان*. دار النهار.

الجابري، م. ع. (1991). *العقل السياسي العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية.

روسو، ج. ج. (د.ت.). *أصل التفاوت بين الناس* (ترجمة: عادل زعيتر). دار المعارف.

روسو، ج. ج. (د.ت.). *العقد الاجتماعي* (ترجمة: عادل زعيتر). دار المعارف.

سلامة، غ. (1987). *المجتمع والدولة في المشرق العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية.

سلامة، غ. (1993). *الديمقراطية بدون ديمقراطيين*. رياض الريس للكتب والنشر.

قصير، س. (2003). *تاريخ بيروت*. دار النهار.

كوثراني، و. (2000). *الدولة والخلافة في الخطاب العربي*. المركز العربي للأبحاث.

هوبز، ت. (2011). *اللفياثان* (ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب). المنظمة العربية للترجمة.

هيكل، م. ح. (1977). *مدافع آية الله*. مؤسسة الأهرام.

هيكل، م. ح. (1981). *زيارة جديدة للتاريخ*. مؤسسة الأهرام.

المراجع الأجنبية:

Aron, R. (1967). *Les étapes de la pensée sociologique*. Gallimard.

Barroso Cortés, F. S., & Kairouz, C. (2023). The lack of circulation of elites in Lebanon: Towards communitocracy and autocratization. *Contemporary Review of the Middle East, 10*(1), 9–30. https://doi.org/10.1177/23477989221143582

Cassirer, E. (1945). *The question of Jean-Jacques Rousseau*. Yale University Press.

Chevallier, J.-J. (1993). *Histoire de la pensée politique*. Payot.

Constant, B. (1819). *De la liberté des anciens comparée à celle des modernes*.

Derathé, R. (1948). *Jean-Jacques Rousseau et la science politique de son temps*. Vrin.

Duhamel, O. (1996). *Histoire des idées politiques*. Éditions du Seuil.

Gauchet, M. (2005). *La condition politique*. Gallimard. https://doi.org/10.14375/NP.9782070775767

Guéhenno, J.-M. (1995). *The end of the nation-state*. University of Minnesota Press.

Hampton, J. (1986). *Hobbes and the social contract tradition*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511625060

Helou, J. P. (2023). Lost in the transitions of Lebanon's Second Republic: The political economy of (un)governable institutions, practices and crises. *Studies of Transition States and Societies, 15*(1), 32–47.

Hobbes, T. (1651). *Leviathan*. Andrew Crooke.

International Monetary Fund. (2023). *Lebanon: Article IV consultation report*. International Monetary Fund.

Koussa, Z. A. (2026). The elephant in the room: Accumulation by dispossession and Lebanon's neoliberal crisis. *Contemporary Review of the Middle East, 13*(2), 200–224. https://doi.org/10.1177/23477989261426118

Lijphart, A. (1977). *Democracy in plural societies*. Yale University Press.

Macpherson, C. B. (1962). *The political theory of possessive individualism*. Oxford University Press.

Morgenthau, H. J. (1948). *Politics among nations*. Alfred A. Knopf.

Rousseau, J.-J. (1755). *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes*.

Rousseau, J.-J. (1762). *Du contrat social*.

Sabine, G. H. (1973). *A history of political theory* (4th ed.). Holt, Rinehart and Winston.

Skinner, Q. (1996). *Reason and rhetoric in the philosophy of Hobbes*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511598579

Strauss, L. (1952). *The political philosophy of Hobbes*. University of Chicago Press.

Talmon, J. L. (1952). *The origins of totalitarian democracy*. Secker & Warburg.

Weber, M. (1922). *Economy and society*. University of California Press.

World Bank. (2022). *Lebanon economic monitor*. World Bank.